

التنوع الثقافي والديني في نيجيريا بين جدلية بناء الهوية القومية وتحديات التماسك الوطني

Nigeria's Cultural and Religious Diversity Between the Dialectic of National Identity Building and the Challenges of National Cohesion

بشيخ خيرة، جامعة محمد بن احمد - وهران 2، الجزائر،

مخبر السياسة العامة والأمن الاقليمي للجزائر

becheikh.kheira@univ-oran2.dz

تاريخ قبول المقال: 06-11-2025

تاريخ إرسال المقال: 10-08-2025

الملخص:

تتميز نيجيريا بتنوع ثقافي وديني عميق الجذور، حيث تشكلت هويتها الحديثة عبر تفاعل معقد بين الموروث الإثني والتأثير الاستعماري البريطاني الذي أعاد تشكيل البنى الاجتماعية التقليدية. ويبرز الدين كعامل محوري في المعادلة السياسية والاجتماعية، مع وجود فجوة واضحة بين الشمال ذي الأغلبية المسلمة والجنوب المسيحي. وتعاني الشرعية السياسية من أزمة مزمنة نتيجة عجزها عن تمثيل هذا التنوع بشكل متوازن، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات وتداخل الولاءات الإثنية والدينية. في هذا السياق، تظهر الحاجة الملحة لآليات مؤسسية مبتكرة قادرة على تحويل هذا التنوع من مصدر للصراع إلى ركيزة للوحدة الوطنية، عبر سياسات تعليمية وإعلامية واقتصادية شاملة تعترف بالتعددية مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وهو ما يشكل التحدي الأكبر أمام الدولة النيجيرية في مسيرتها نحو الاستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي والديني، الهوية القومية، التماسك الوطني، نيجيريا.

Abstract:

Nigeria is characterized by profound cultural and religious diversity, with its modern identity shaped through a complex interplay between ethnic heritage and British colonial influence that reshaped traditional social structures. Religion emerges as a pivotal factor in the political and social equation, marked by a clear divide between the predominantly Muslim North and Christian South. Political legitimacy suffers from a chronic crisis due to its inability to represent this diversity equitably, exacerbating divisions and intertwining ethnic and religious loyalties.

In this context, there is an urgent need for innovative institutional mechanisms capable of transforming this diversity from a source of conflict into a foundation for national unity. This requires comprehensive educational, media, and economic policies that recognize pluralism while preserving social cohesion—Nigeria's greatest challenge in its pursuit of stability and development.

Key words: Cultural and Religious Diversity, National Identity, National Cohesion, Nigeria.

مقدمة:

تتكون كل أمة من اختلافات وتناقضات بين عناصرها وأفرادها سواء كانت هذه الاختلافات على أسس اقتصادية (غني أو فقير) سياسية أو ثقافية، وهذه التمايزات تؤثر على طبيعة السلطة السياسية القائمة في الدولة، خاصة وإنها تستنفذ منها أسس ومنابع شرعيتها السياسية، والاقتصادية وحتى الاجتماعية. لذلك فالدراسة تحاول استنباط جوهر الخصائص التي تتميز بها الأمة في النظام السياسي النيجيري من خلال تحليل البنية الاثنية والطائفية للمجتمع وكذا هويته الثقافية.

تعد نيجيريا نموذجا فريدا للتنوع الثقافي والديني في إفريقيا، حيث تتعايش مئات المجموعات الإثنية واللغوية إلى جانب ديانيتين رئيسيتين (الإسلام والمسيحية) ومعتقدات تقليدية، ومع ذلك، فإن هذا الثراء الثقافي يقابله تحدي كبير في بناء هوية قومية موحدة تدعم التماسك الوطني.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

1. تقدم الدراسة إضافة نوعية في فهم ديناميكيات المجتمعات متعددة الثقافات، وتثري النقاش حول إدارة التنوع في الدول الأفريقية.
2. تساعد النتائج في تطوير سياسات أكثر فعالية لإدارة التنوع وتعزيز الوحدة الوطنية، مما يسهم في استقرار البلاد سياسيا.
3. تساهم في تعزيز الحوار بين المكونات المجتمعية المختلفة، وتقديم حلول عملية للتقليل من حدة الصراعات الهوياتية.
4. توضح كيفية تحويل التنوع الثقافي من مصدر للصراع إلى مورد للتنمية، عبر استثمار الطاقات المجتمعية المتنوعة في بناء الدولة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تبيان ما يلي:-

1. تحليل تأثير التعددية العرقية والثقافية على تشكيل الهوية الوطنية النيجيرية، وفهم كيفية تفاعل المكونات المجتمعية المختلفة مع بعضها البعض.
2. تقييم مدى نجاح السياسات الحكومية في إدارة التنوع الثقافي والإثني، ومدى مساهمتها في تعزيز الوحدة الوطنية أو تعميق الانقسامات.

3. استكشاف سبل تعزيز التماسك الاجتماعي في ظل التعددية الثقافية، واقتراح آليات لتحقيق التعايش السلمي بين المجموعات الإثنية المختلفة.

4. فهم التحديات الأمنية والسياسية الناتجة عن الصراعات الهوياتية، ودراسة تأثيرها على الاستقرار الوطني والتنمية المستدامة في نيجيريا.

انطلاقاً من كل ذلك تبرز جدلية أساسية وتطرح هذه الدراسة إشكالية التفاعل بين التعددية الثقافية والدينية من جهة، ومتطلبات بناء الهوية المشتركة من جهة أخرى، في ظل نظام سياسي يوازن بين الاعتراف بالاختلافات وضرورة تحقيق الاندماج الوطني، من خلال السؤال التالي:-

• كيف يمكن تحويل التنوع الثقافي والديني في نيجيريا من مصدر للصراع إلى عامل قوة يدعم الوحدة الوطنية؟

ستعتمد الدراسة على جملة من الفرضيات العلمية التي يتطلبها البحث التفسيري، بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً وهي كالتالي:-

- كلما زاد التنوع الإثني والطائفي في النظام السياسي، كلما زاد الاستقرار.
- كلما زادت الولاءات العشائرية والقبلية، كلما تقلص دور المجتمع في دعم السياسة العامة وترسيخ الوحدة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك فقد وظفت الدراسة من ناحية المقاربة المنهجية، منهج دراسة الحالة، والدراسات الاستكشافية والتفسيرية التحليلية.

أما الدراسات السابقة فيمكن القول أن الدراسة اعتمدت على:-

1. الدراسات التي ركزت على الأبعاد التاريخية للتنوع الإثني في نيجيريا، حيث تتبع جذور هذه الإشكالية منذ الحقبة الاستعمارية. ومن أبرز هذه الدراسات بحث حمدي عبد الرحمن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية الذي أشار إلى أن السياسات الاستعمارية البريطانية عززت الانقسامات الإثنية من خلال نظام الحكم غير المباشر.

2. الدراسات التي تناولت الجوانب السياسية، مثل دراسة أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر - دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية التي حللت تأثير الصراعات

الاثنية على شرعية واستقرار النظام النيجيري، وخلصت إلى أن النظام الحالي يحتاج إلى إصلاحات جذرية لتحقيق التوازن بين الولايات.

3. الدراسات التي اهتمت بالبعد الاجتماعي والثقافي، دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، الذي ناقش دور الدين في تعزيز الهوية الوطنية الموحدة، كما ركز على الدراسات الحديثة التي تناولت الجوانب الأمنية والتي ربطت بين الصراعات الإثنية وتدهور الأمن الوطني في نيجيريا.

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر تحاول الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:-

المبحث الأول: مميزات الهوية الثقافية للمجتمع النيجيري.

المطلب الأول: أثر الاستعمار البريطاني على تكوين الهوية الثقافية النيجيرية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الشرعية السياسية والهوية والتماسك الوطني في نيجيريا.

المبحث الثاني: البنية الدينية للمجتمع النيجيري.

المطلب الأول: مكانة الدين في الدولة النيجيرية.

المطلب الثاني: أثر البنية الدينية على الشرعية والتماسك الوطني في نيجيريا.

المبحث الأول: مميزات الهوية الثقافية للمجتمع النيجيري

تتميز الهوية الثقافية للمجتمع النيجيري بتنوعها الغني والمعقد، حيث تعد نيجيريا واحدة من أكثر الدول تنوعا ثقافيا في العالم، يضم المجتمع النيجيري أكثر من 250 مجموعة عرقية، لكل منها لغتها، تقاليدها، وعاداتها الفريدة. تتجلى هذه الهوية في الفنون، الموسيقى، المأكولات، والاحتفالات الشعبية، مما يعكس تاريخا طويلا من التفاعل والتبادل الثقافي. تعكس الهوية الثقافية النيجيرية التحديات والنجاحات التي واجهها المجتمع على مر العصور، وتظل محورا مهما في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الوحدة بين مختلف المجموعات العرقية.

المطلب الأول: أثر الاستعمار البريطاني على تكوين الهوية الثقافية النيجيرية

الهوية الثقافية هي هوية تاريخية مفتوحة، تتصف بكونها شيئا يتم إنتاجه باستمرار، وهي خاضعة لتأدية دور متواصل في التاريخ والثقافة والقوة، فالهوية ليست شيئا ما موجود بالفعل مفارقة للزمان

والمكان، بل الهويات الثقافية تتبثق في أماكن لها تاريخ، لكنها تواجه التحول الدائم في المجتمع والزمن، إذ يعاد تشكيلها داخل الممارسات والعلاقات والرموز الموجودة والأفكار.¹

للهوية الثقافية علاقة وثيقة بمسألة الهوية الشخصية، ذلك لأن الثقافة تمثل إحدى المحددات الجوهرية للهوية الشخصية، كما تعتبر معطى علمي، إذ تعبر عن الأفكار والقيم والمعتقدات الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات، وهي عنصر رئيسي لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال.²

يتشارك معظم الافراد في صفات معينة أو ولاءات جماعية كالدين، أو الطبقة، أو العرق أو القومية لتشكيل الهوية الشخصية وهذا يساعد على تحديد الذات وشعورها بهويتها، وللحوية الثقافية تأثير كبير على تشكيل وتكوين الهوية القومية.³

أبرز الاثنيات المتضمنة في نيجيريا نذكر الهوسا/الفولاني في الشمال وقبيلة اليوروبا في الجنوب الغربي، قبيلة الايبو في الجنوب الشرقي، وهي تركيبة سكانية متنوعة تهيمن على الساحة السياسية.⁴ وتتميز كل قبيلة بمجموعة من الخصائص وهي:-

1. **الهوسا/الفولاني:** تعد هاته الجماعات الواجهة الثقافية للخطر الشمالي في نيجيريا، تدين بالإسلام، قامت هذه الجماعة بتكوين دولات صغيرة، وتطوير تقنيات للحكومة الفاعلة من خلال الاعتماد على النظام القضائي وتكوين منظمات قاعدية، وهذا ما أعطى هذه الجماعة شهرة واسعة دالة على الاندماج وحسن الادارة المستمدة من التشريع الاسلامي.⁵ أغلب الشخصيات أو بالأحرى الجنرالات التي توالى على السلطة الزمنية في نيجيريا تنتمي إلى قبيلة الهوسا.

2. **اليوروبا:** هي ثاني أكبر القبائل النيجيرية عددا بعد الهوسا وتوجد بالجنوب الغربي لنيجيريا، تنقسم إلى سبع مجموعات هي: الأيو، والأجبا، والإيكيني أو الأورو، والإيف، والأجبو والاندو، والكبة، ولكل منها زعيمها الخاص ومدينتها الخاصة، وتتولى مجموعة الايوو -تقليديا- السلطة الزمنية، بينما تناط مجموعة

¹ جورج لارين، الايدولوجيا والهوية الثقافية-الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة: فريال حسن خليفة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002) ص.240.

² المرجع نفسه، ص.241.

³ المرجع نفسه، ص.257.

⁴ Lai Olurode, "The legal profession in Nigeria's Democratization Process (1984-1992)", *Africa Development*, Vol xxlll, n°1, 1998, p.66.

⁵ Without Author, "Ethnicity, race and nations in Nigeria: A general background", *University of Pretoria ETD – Lyonna, EOC*, 2004, p.70.

الإيف بالسلطو الروحية لليوروبا، والنشاط الغالب على هاته القبيلة هو الزراعة والتجارة، وهي قبيلة تدين بالمسيحية إلا أن هناك أتباع للدين الإسلامي، فضلا عن بعض الوثنيين.¹

3. الإيبو: هي ثالث أكبر الاثنيات في نيجيريا بعد الهوسا/فولاني، واليوروبا يطلق عليها أحيانا اسم الإغبو وهي تتمركز في الجنوب الشرقي لنيجيريا²، يحكمها زعيم تقليدي واحد تنتخبه الجماعة القبلية، وتشتهر الإيبو بأنها مجتمع قبلي طبقي، لكل فرد منها منزلة تحدد مكانتها الاجتماعية، وتوجد بمنطقتها أغلب احتياطي النفط النيجيري.³

لقد كان للتطور التاريخي خاصة السياسة الاستعمارية أثر كبير على الهوية الثقافية ونشأتها وتطورها والتحويلات التي طرأت عليها في نيجيريا⁴، فقد استعمرت نيجيريا من قبل بريطانيا، التي اتبعت في سياستها نظام الحكم غير المباشر، فحكم المملكة المتحدة كان من خلال النيجيريين أنفسهم، ومن خلال مؤسسات سياسية محلية، أهمها الرئيس، مجلس القضاة، وأخيرا الخزنة العامة، وقد تركت السياسة للنيجيريين، تنفذ من قبل جهاز إداري.⁵

لقد تميز النظام غير المباشر بالمحافظة على التراث الثقافي والحضاري النيجيري من خلال الابقاء على المؤسسات والأجهزة التقليدية⁶.

وهذا كله ساهم في محافظة النيجيري على هويته الثقافية، خاصة وأن الادارة الاستعمارية البريطانية اعترفت منذ البداية بأن مآل المستعمرات هو الحصول على الاستقلال، لذلك فالسلطة الاستعمارية البريطانية لم تحاول فيها بريطانيا تحويل النيجيريين إلى بريطانيين من خلال سياسة الاستيعاب الثقافي، وإنما تركت لمستعمراتها الحرية وأعطتهم الحق في التمتع بهويتهم الشخصية والثقافية، وحتى القومية.

¹ قسم البحوث والدراسات، المجموعات ذات الاغلبية المسيحية، قبيلة اليوروبا وقبيلة الايبو، انظر ملفات خاصة على الموقع:-

<http://www.aljazeera.net>

² Without Author, "Ethnicity, race and nations in Nigeria: A general background", University of Pretoria ETD – Lyonna, EOC, 2004, p.71.

³ قسم البحوث والدراسات، المجموعات ذات الاغلبية المسيحية، قبيلة اليوروبا وقبيلة الايبو، انظر ملفات خاصة على الموقع:-
<http://www.aljazeera.net>

⁴ حمدي عبد الرحمن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية، 2002)، ص.55.

⁵ المرجع نفسه، ص.ص. 69-70.

⁶ المرجع نفسه، ص.70.

المطلب الثاني: العلاقة بين الشرعية السياسية والهوية والتماسك الوطني في نيجيريا.

تمثل إشكالية الهوية في نيجيريا محورا رئيسيا، في تحديد اختيارات النيجيريين وهي إحدى سمات الشخصية القومية النيجيرية، تجسدت أزمة الهوية في نيجيريا في انقسام المجتمع إلى تيارات مختلفة، تحاول كل منها فرض تقاليدها وثقافتها، كما تميزت بازدياد الاشتباكات الطائفية والقبلية والسياسية، خاصة وأن المجتمع النيجيري يتألف من جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية الوطنية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتزاحم بين عملية التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الالاس.¹

مما يرسخ الانقسامات بين الجماعات، ويؤدي إلى التنازع وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية، وفي المكانة الاجتماعية، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية.²

هذه النزاعات والصراعات في نيجيريا تشكل تهديدا بالغا على شرعية النخب الحاكمة، وكذا الاستقرار السياسي للدولة، كما لها آثار سلبية على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي للمجتمع النيجيري، ذلك لأن هاته الاثنيات تلجأ إلى شتى وسائل العنف في سبيل بلوغ أهدافها، وهكذا فثمة حقيقة لا سبيل لإنكارها وهي أنه لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم في نيجيريا، ولا وحدة وطنية حقه بسبب التنوع الاثني والصراعات المستمرة بين كل تلك الاثنيات التي تبلغ ما يقارب 250 أقلية.³

لقد جلب استئناف القاعدة المدنية العديد من التحسينات في مناخ المشاركة وحقوق الانسان الشعبي في نيجيريا من جهة، كما انفجر العنف والنزاعات وأصبحت لا تعد ولا تحصى في كافة أنحاء البلاد من جهة أخرى.⁴

للتقاليد في نيجيريا أهمية معتبرة، إذ تتعلق بكل ممارسات المجتمع، تركيبته الحكومية والعلاقات الاجتماعية، وهي تملئ الأسلوب الذي يتم من خلاله تنظيم الافراد لأنفسهم، وتؤثر التقاليد ليس فقط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وإنما أيضا تمدها بالشرعية السياسية في كل

¹ الخضر بن عبد الباقي محمد، "العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا"، انظر ملفات خاصة على الموقع:-

<http://www.aljazeera.net>

² المكان نفسه.

³ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر - دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص.259.

⁴ Peter M Lewis, « Performance and Legitimacy in Nigeria's New democracy », Afro barometer Briefing paper, N°46, July 2006, p.91.

المراحل.¹ لذلك فحالة الصراع بين الجماعات الإثنية انعكس على خطاب القيادات السياسية في نيجيريا، مما أدى إلى اهتزاز ووقوع النخبة السياسية النيجيرية في أزمة شرعية مزمنة، صاحبت كل تطورات الحياة السياسية فيها.

الاضطرابات والأزمات التي تشهدها نيجيريا، سببها أيضا حالة التأزم والاحباط التي يعيشها الشعب من جراء الفقر والتخلف وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وأصبح الفقر ظاهرة عامة، وانتشرت البطالة ومظاهر البؤس بين السكان.²

لقد أخفقت نيجيريا، فرغم أن النظام غير المباشر للسلطة الاستعمارية البريطانية، ساهم في الحفاظ على الارث الحضاري والثقافي للمجتمع النيجيري، إلا أنه انطوى على جملة من السلبيات أبرزها أنه أثار الاختلافات والنزاعات الداخلية التي قامت على أسس اثنية ولغوية.³

بعد استقلال نيجيريا تفاقمت النزاعات الطائفية والعرقية في المجتمع، ذلك لأن الولاء السياسي للفرد النيجيري اتجه إلى جماعته العرقية دون الحكومة المركزية التي تمثل المعبر الرسمي للدولة ككل، فيما معناه أن الهوية العرقية أصبحت لها الغلبة على الهوية القومية⁴، وهكذا لم تستطع نيجيريا توحيد بنيتها الثقافية، والحفاظ بذلك على هويتها الثقافية الوطنية.

إن للعادات والتقاليد في نيجيريا دور كبير ومتنامي في توجيه الحياة السياسية، خاصة فيما يتعلق بحل المشاكل التي تواجه التطور والتنمية الوطنية للدولة، فالعادات العرقية النيجيرية تعرقل الثقافة السياسية الوطنية، فالأفراد ينظرون للسياسة في نيجيريا ككفاح بين مختلف العرقيات حول مسألة القوة والسلطة، فالأمة تنتمي إلى الجماعة العرقية المسيطرة على الحكم⁵، وهذا كله يؤدي بطبيعة الحال إلى الصراع السياسيين والأحزاب السياسية.

إن نيجيريا باعتبارها جماعة من الاثنيات المتعددة، لا يمكن أن تعتمد على ولاء كل المواطنين، لهذا فالشكل السياسي للسلطة الحاكمة في نيجيريا، غير مفهوم وغير مقبول من العديد من المواطنين، لذلك

¹ Phil E Okeke, « Reconfiguring Tradition: Women's rights and social status in contemporary Nigeria », Africa Today, n°1, v : 47, Winter 2000, p.56.

² الخضر عبد الباقي، مرجع سابق.

³ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.70.

⁴ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.98.

⁵ K.C.Anyanwu, "The Bases of political instability in Nigeria", Journal of Black Studies, Vol.13, n°.01, Communication and change in Sub-Saharan Africa, September 1982, pp.104-105.

فموقف المواطنين من السياسة هو خليط من اللامبالاة والارتباك العرقي وقد تم نقل ذلك إلى السياسة، فمن خلال نتائج الانتخابات، النيجيريون لا يسيطرون ولا يتحكمون في النخبة الحاكمة، خاصة وأنهم مقتنعون بأنها لا تخدم الأمة، وإنما مصالحها الخاصة.¹

وهكذا يمكن القول أن نيجيريا وبالرغم من محاولة نخبتها الحاكمة توحيد المجتمع النيجيري على ثقافة سائدة، إلا أن التنوع الاثني والطائفي، ووجود عرقيات مهيمنة وأخرى ثانوية أدى إلى استمرار النزاعات والخلافات بين الاقليات، رغم أن السياسة الاستعمارية لم تحاول تغيير هوية نيجيريا الثقافية.

السؤال الذي يطرح هو أن السلطة السياسية في نيجيريا، ومع هذا التنوع القبائلي والاثني والطائفي الذي يتميز به المجتمع، هل استطاعت تحقيق الاندماج الوطني بعد الاستقلال لكل أفراد المجتمع رغم اختلافاتهم المتعددة؟

نظرا للطبيعة التقليدية التي يتميز بها المجتمع في نيجيريا، التي بنيتها الأساسية هي الأسرة، فالعلاقات بين أفراد الأسرة مبنية على الخضوع للمتحكم في الأسرة، كما تحدث عنها ماكس فيبر، هذا انعكس على طبيعة العلاقة التي تربط السلطة السياسية بأفراد المجتمع.

فيما يتعلق بنيجيريا فيمكن القول أن جل السياسات التي اتخذتها النخب الحاكمة بعد الاستقلال لجعل المجتمع النيجيري أمة واحدة، ولبث روح الاندماج الوطني قد باءت بالفشل، لأن الصراع بين الاثنيات صار واقعا لا يمكن حله، ويرجع هذا المشكل إلى ما بعد الاستقلال لأن مشكلة الاقليات لم تظهر في ظل الإدارة البريطانية، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تتبنى نظام الحكم غير المباشر، الذي كانت تعطي فيه للمنظمات المحلية في كل جماعة الحق في حكم نفسها، غير أنه بعد أن قرب موعد الاستقلال بدأت الجماعات الرئيسية في تكوين أحزابها السياسية، فبدأت الأقليات تخشى من سيطرة الجماعات الكبيرة العدد في كل إقليم، ومن ثم بدأت كل أقلية لإنشاء إقليم مستقل.²

وفي أول محاولة بغية الانفصال، حاولت قبائل الإيبو الاستقلال بالقسم الشرقي من نيجيريا، وكذلك بغية كسر هيمنة الشمال على البلاد، إذ منذ الاستقلال سيطرت قبائل الهوسا/فولاني على الجيش والسلطة في نيجيريا، فأشعلت حربا أهلية دامت من 1967 إلى غاية 1970.³

¹ Ibid, p.106.

² أحمد علي اسماعيل، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، السياسة الدولية، ع. 4 (أبريل 1966)، ص. 123.

³ المرجع نفسه، ص. 122.

إن سياسة الحكم في نيجيريا أظهرت بجلاء حدة الصراعات الإقليمية بين مختلف القادة، وتكريس الانقسامات الإثنية، خاصة وأن الأحزاب السياسية القائمة في نيجيريا والمنأسسة على الإقليمية قد زادت من التوترات الاجتماعية والانقسامات الإثنية. وهكذا فإن النخبة الحاكمة النيجيرية أظهرت وبكل وضوح أزمة التكامل القومي وعمقها، وفشل السياسة في تطوير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم¹، من أجل كسب رضا الشعب النيجيري، وبالتالي منحه الشرعية أو الاحقية في السلطة.

تتميز الساحة النيجيرية بإعطاء الأولوية للمساائل الإقليمية على حساب المسائل الوطنية، وسيطرة السياسيين ذوو الاتجاهات الإثنية والإقليمية²، ذلك لأن الانتساب الإثني يوفر شعورا بالأمان في مجتمع منقسم كنيجيريا، فضلا عن أنه مصدر للثقة واليقين والمساعدة المتبادلة والحماية فيما بينهم وهكذا فالقومية الإثنية -أو الإثنية المسيسة- تبقى المشروع الأيديولوجي الرئيسي في نيجيريا، إضافة إلى أنه مصدر لشرعية النخب الحاكمة³. إضافة إلى أن النخبة السياسية الحاكمة النيجيرية التي تنتمي إلى إثنية معينة، تحاول عند اعتلائها السلطة نشر وإجبار بقية الإثنيات الأخرى على تقبل قيمها وتقاليدها، وهذا ما يؤدي إلى التناحر الإثني⁴.

وهكذا فإن نيجيريا فشلت بشكل كبير في جعل المجموعات الإثنية تتصهر في بوتقة واحدة، وذلك راجع للتناقضات والاختلافات القائمة بين هاته الإثنيات، ونتيجة لذلك فإن نيجيريا تجد صعوبة كبيرة لتغيير وجهة المواطنين ومبادئهم الأساسية التابعة للعرقية وجعلها وطنية، خاصة وأنهم يصرون على الحفاظ على السلوكيات السياسية الضيقة المكتسبة، وهكذا فجلب المواطنين إلى المشاركة السياسية تعد محاولة محبطة دائما، كما يتعذر على نيجيريا التأسيس والإبقاء على ثقافة سياسية، وتسيير إجراءاتها بشكل منظم، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويرجع ذلك في الحقيقة إلى حكم الجنرالات لسنوات عديدة، بسبب غياب توجهات سياسية متينة وهوية وطنية راسخة، مما جعل النظام السياسي دائما يعاني من أزمة شرعية دائمة⁵.

¹ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.ص 165-166.

² المكان نفسه.

³ دونالد هورويتز، "الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة"، في: دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص.ص 160. وص. 245.

⁴ Lai Olurode, **Op.Cit**, p.66.

⁵ K.C.Anyanwu, **Op.Cit**, pp101-106.

يتبين من خلال هذا المبحث أن الهوية الثقافية للمجتمع النيجيري تمتاز بتعددية معقدة نتجت عن تفاعل عوامل تاريخية وسياسية متداخلة. فمن ناحية، ترك الاستعمار البريطاني إرثاً ثقافياً وإدارياً عميقاً أعاد تشكيل البنى الاجتماعية التقليدية، بينما تظل إشكالية الشرعية السياسية في نيجيريا مرتبطة عضوياً بقدرة النظام السياسي على تمثيل هذا التنوع الثقافي وإدارته بإنصاف.

يكشف التحليل أن الهوية النيجيرية الحديثة ما زالت في طور التشكل، حيث تواجه تحديات جسيمة في التوفيق بين مكوناتها المحلية الأصيلة وتأثيرات العولمة، مع الحفاظ على وحدة الوطن في ظل هذا التنوع الثقافي الغني، تبقى هذه الإشكالية مركزية في فهم أي تحولات سياسية أو اجتماعية في نيجيريا المعاصرة.

المبحث الثاني: البنية الدينية للمجتمع النيجيري

يتميز المجتمع النيجيري بتنوع ديني فريد يشكل أحد أهم مكونات نسيجه الاجتماعي، حيث يتوزع السكان بين الإسلام الذي ينتشر بشكل أساسي في الشمال، والمسيحية التي تسود في الجنوب، إلى جانب وجود ديانات أفريقية تقليدية في بعض المناطق. هذا التنوع الديني - رغم ثرائه الحضاري - يشكل أحد أبرز عناصر الهوية في نيجيريا، كما يمثل في الوقت نفسه أحد أهم تحديات التعايش المجتمعي.

تتفاعل الانتماءات الدينية في نيجيريا مع عوامل الإثنية والجغرافيا والطبقة الاجتماعية، مما يخلق ديناميكيات معقدة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فنيجيريا التي تعد أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان (أكثر من 220 مليون نسمة) تواجه تحدياً دائماً في إدارة هذا التنوع الديني الذي كثيراً ما يتقاطع مع الانقسامات الإثنية والمناطقية، مما يجعل فهم البنية الدينية شرطاً أساسياً لفهم طبيعة المجتمع النيجيري وتحدياته.

المطلب الأول: مكانة الدين في الدولة النيجيرية.

يعتبر الدين من المكونات الأساسية للهوية الفردية في المجتمع، كما يساهم في بناء وترسيخ القيم والمعتقدات المجتمعية، ويساعد أيضاً على شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة معينة وتكريس روح الاندماج والتلاحم بين أفراد الدين الواحد، وذويان كل الاختلافات والتناقضات.

يتمتع الدين في نيجيريا بأهمية كبيرة، إذ يؤدي دور الموحد والمستقطب لأفراد المجتمع في جماعات، خاصة وأن نيجيريا معروفة بشدة تنوعها الإثني والعربي، وتتميز الساحة النيجيرية التي شمالها مسلم

وجنوبها تغلب عليه الديانة المسيحية، بسهولة الانتقال بين الأديان، فهذا أمر شائع ومقبول في نيجيريا، إذ تتضمن الاسرة الواحدة المسلم والمسيحي معا¹.

لهذا لم ينص الدستور النيجيري على الدين المميز للدولة، كما لم يذكر أيضا رئيس الدولة يجب أن يكون من ديانة معينة أو من إثنية معينة، وذلك من أجل الحفاظ على الطابع الفيدرالي للدولة، وأيضا بث روح التسامح والتضامن بين جل افراد المجتمع النيجيري بمختلف إثنياته المتعددة.

كذلك ونظرا للدور الذي تؤديه الأديان في الشؤون السياسية لاتحاد نيجيريا، فإنه في غال الأحيان يصعب تقسيم السكان بصفة قاطعة إلى مسلمين ومسيحيين ووثنيين، ويرجع ذلك إلى أن الوثنية كثيرا ما تترك بصماتها على التقاليد والعادات التي يقوم بها المسلمون والمسيحيون على حد سواء².

تتميز الديانة المسيحية في نيجيريا بارتباطها بالرجل الأبيض وقوته المادية وإمكاناته، من الاسباب التي أدت إلى دخول البعض فيها على أساس أنها نظام ضروري لكسب المزايا الإدارية وفرص العمل. وقد كان انتشار كل من المسيحية والإسلام فيها يتخذ محورا مضادا للآخر في الاتجاه، ففيما كان الإسلام ينتشر من الشمال إلى الجنوب بعد استقراره في الشمال بتأثير التجارة وانتقال العناصر والمؤثرات الإسلامية عبر الصحراء، كانت المسيحية تتخذ محورا جنوبيا شماليا³.

المطلب الثاني: أثر البنية الدينية على الشرعية والتماسك الوطني في نيجيريا.

لقد كانت الديانات في نيجيريا، تعيش في تعايش سلمي ودون توترات أو صدامات إلى غاية سنة 1986، حينما قررت حكومة بابانجيذا ضم الدولة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، أدى إلى نشوب صراع فقوي، ومنذ هذا الخلاف تبلورت الكراهية الإسلامية المسيحية في نيجيريا حول مسائل تتعلق بعلمانية الدولة النيجيرية والوضعية الدستورية للشرعية، والانتماءات الدينية لشاغلي المناصب في المؤسسات العامة، واشتملت المسائل الدينية الأخرى تدريس المواضيع الدينية في المؤسسات التعليمية، وهذا كله أدى إلى اهتزاز الساحة النيجيرية باضطرابات دينية منذ سنة 1987، وانعكس هذا الصراع الديني في الصراع على السلطة في نيجيريا⁴.

¹ أحمد علي اسماعيل، مرجع سابق، ص. 122.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ روثيني سوبورو، "مخاض الفيدرالية في نيجيريا"، في: دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص. 326.

كل هذا ولد المطالب الجنوبية بمداورة الرئاسة على أساس إقليمي، خاصة وأن الشماليون المسلمون ترأسوا الحكومة الفيدرالية لمدة 29 سنة من أصل 33 سنة بعد الاستقلال، من أجل ضمان المشاركة المتكافئة في السلطة الفيدرالية، وأيضا كتنمة شرعية لمواصلة الحكم، ولتقليص السيطرة الجنوبية على المؤسسات التعليمية والبيروقراطية.¹

وهكذا يمكن القول أن تعدد القبائل والجماعات والأديان أدى إلى افتقار نيجيريا إلى الوحدة الفكرية، نتيجة لعدم توافر مقومات يمكن أن تؤدي إلى الانصهار في بوتقة قومية، كل ذلك أدى إلى تعميق الخلافات بين أقاليم نيجيريا، وأحيانا داخل الإقليم الواحد.²

تميز التحول إلى القاعدة المدنية في نيجيريا في الإطار الديني، بوجود اضطرابات دائمة بين المسلمين والمسيحيين، خاصة منذ وصول المسيحي أوباسانجو إلى الحكم عام 1999³، الذي رفض تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات الشمال، في الوقت الذي اصر فيه مسلمو الشمال على المضي قدما في أعمال مبادئ الشريعة الإسلامية.

الاضطرابات والأزمات التي تشهدها نيجيريا، سببها أيضا حالة التآزم والاحباط التي يعيشها الشعب جراء الفقر والتخلف وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وأصبح الفقر ظاهرة عامة وانتشرت البطالة ومظاهر البؤس بين السكان⁴، وهكذا فإن العامل الديني بدل أن يصبح ميزة توحيدية لنيجيريا، فقد تحول إلى عامل تفرقة وصراع في المجتمع.

إن نيجيريا اليوم في حاجة مستميتة لحلول ديمقراطية، خاصة وأن التحول الديمقراطي فيها ارتبط بأزمة اقتصادية، وارتفاع المواجهات الدينية والطائفية، كما أن غياب الاجماع الاجتماعي، ونقص وعدم فاعلية المؤسسات الاقتصادية ونظم الحكم، وإهمال البناء التحتي أدى إلى اعتبار نيجيريا إحدى النظم الفاشلة والدول المنهارة ما بعد الاستعمار⁵، نظرا لتخطبها المستمر في أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التوزيع.

¹ روتيني سوبيرو، مرجع سابق، ص.328.

² أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص.123.

³ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص.259.

⁴ الخضر بن عبد الباقي محمد، مرجع سابق.

⁵ Ashutosh Kumar, "Problems of Democratic transition and consolidation in Nigeria: Drawing lessons from the democratic experience in India", *Journa of Asian and African Studies*, Vol.40, 2005, p.374.

الخاتمة:

تكشف هذه الدراسة عن تعقيدات البنية الثقافية والدينية للمجتمع النيجيري وتأثيرها العميق على مسار الدولة الحديثة، فنيجيريا تواجه معضلة وجودية ناتجة عن تناقضين أساسيين: الأول بين الهوية الوطنية الموحدة والهويات الفرعية المتعددة، والثاني بين العلمانية الدستورية والواقع الديني المجتمعي. فمن ناحية، يظهر التحليل أن الاستعمار البريطاني خلق كيانا سياسيا (نيجيريا) دون أن يخلق أمة موحدة، حيث ظلت الولاءات الأولية للإثنيات والطوائف الدينية أقوى من الانتماء الوطني، ومن ناحية أخرى، يكشف البحث أن الشرعية السياسية في نيجيريا تعاني من أزمة مزمنة بسبب عدم قدرة النخب الحاكمة على تجاوز الانقسامات العميقة.

كما يبرز التحليل أن التفاعل بين المكون الثقافي الإثني والمكون الديني في نيجيريا يأخذ أشكالا معقدة ومتباينة؛ حيث تتعمق الانقسامات الاجتماعية عندما تتداخل الحدود الإثنية مع الانقسامات الدينية، كما هو الحال في التقسيم الجغرافي الواضح بين شمال نيجيريا ذي الأغلبية المسلمة وجنوبها المسيحي. في المقابل، تضعف حدة هذه الانقسامات في المناطق التي تتميز بتنوع ديني داخل المجموعات الإثنية الواحدة، كما يظهر في بعض مناطق الوسط، ويكشف البحث أيضا عن نمط تفاعلي في إدارة هذا التنوع، حيث تلاحظ تراجع تأثير العوامل الانقسامية في فترات الاستقرار والازدهار الاقتصادي، بينما تبرز بشكل حاد خلال الأزمات السياسية والاقتصادية، وغالبا ما يتم استغلالها من قبل النخب السياسية لتحقيق مكاسب خاصة.

تأسيسا على ما سبق تقدم الدراسة جملة من التوصيات كما يلي:-

- ✓ إصلاح النظام الفيدرالي من خلال تعزيز اللامركزية الإدارية مع ضمان عدالة توزيع الموارد، ومنح الولايات صلاحيات أوسع مع الحفاظ على وحدة الدولة.
- ✓ إعادة هيكلة النظام التعليمي وتوحيد المناهج الأساسية مع إضافة مواد عن التنوع الثقافي وإدراج مقررات عن التعايش الديني في جميع المراحل التعليمية.
- ✓ إصلاح النظام الانتخابي وذلك بتعديل الدوائر الانتخابية لضمان تمثيل عادل للأقليات ووضع ضوابط صارمة ضد استغلال الانقسامات في الحملات الانتخابية.
- ✓ تعزيز الحوار الوطني بإنشاء مجلس دائم للحوار بين القيادات الدينية والإثنية وتنظيم مؤتمرات دورية لممثلي جميع المكونات الاجتماعية.

- ✓ سياسات إعلامية متوازنة من خلال إنشاء هيئة وطنية للإشراف على المحتوى الإعلامي ودعم البرامج التي تعزز قيم التعايش والمواطنة.
- ✓ استراتيجية تنمية شاملة بتوجيه الاستثمارات للمناطق المهمشة وربط التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية بمعايير موضوعية.
- ✓ تعزيز العدالة الاجتماعية وذلك بتطبيق نظام الحصص (الكوتا) في الوظائف العامة وضمان تمثيل جميع المجموعات في المؤسسات السيادية.
- ✓ آليات لحل النزاعات بإنشاء محاكم خاصة للنظر في النزاعات الإثنية وتطوير نظام إنذار مبكر للتوترات المجتمعية.
- ✓ توثيق التراث المشترك بإطلاق مشروع وطني لتسجيل التاريخ الثقافي المشترك وإنشاء متاحف متنقلة لعرض التنوع النيجيري.
- ✓ تعزيز المشاركة المدنية بدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعايش وتشجيع المبادرات الشبابية لتعزيز الوحدة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر - دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001).
2. جورج لارين، الايدولوجيا والهوية الثقافية - الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة: فريال حسن خليفة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
3. حمدي عبد الرحمن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (القاهرة: سلسلة الكتب الدراسية، 2002).
4. دونالد هورويتز، "الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة"، في: دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997).
5. روتيني سوبيرو، "مخاض الفيدرالية في نيجيريا"، في: دانيال برومبيرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997).

ثانياً: المقالات

1. أحمد علي اسماعيل، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، السياسة الدولية، ع. 4 (أبريل 1966).
2. Lai Olurode, "The legal profession in Nigeria's Democratization Process (1984-1992)", Africa Development, Vol xxlll, n°1, 1998.
3. Peter M Lewis, « Performance and Legitimacy in Nigeria's New democracy », Afro barometer Briefing paper, N°46, July 2006.
4. Phil E Okeke, « Reconfiguring Tradition: Women's rights and social status in contemporary Nigeria », Africa Today, n°1, v : 47, Winter 2000.
5. K.C.Anyanwu, "The Bases of political instability in Nigeria", Journal of Black Studies, Vol.13, n°.01, Communication and change in Sub-Saharan Africa, September 1982.
6. Without Author, "Ethnicity, race and nations in Nigeria: A general background", University of Pretoria ETD - Lyonna, EOC, 2004.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. الخضر بن عبد الباقي محمد، "العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا"، انظر ملفات خاصة على الموقع:
- [http:// www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
2. قسم البحوث والدراسات، المجموعات ذات الاغلبية المسيحية، قبيلة اليوروبا وقبيلة الايو، انظر ملفات خاصة على الموقع:
- <http:// www.aljazeera.net>